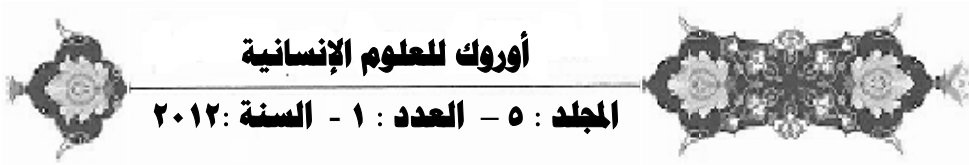


مؤشرات التنمية الاجتماعية للمرأة في العراق

المدرس الدكتور
عدنان كاظم جبار الشيباني
جامعة المثنى - كلية التربية



مؤشرات التنمية الاجتماعية للمرأة في العراق

المدرس الدكتور

عدنان كاظم جبار الشيباني

جامعة المثنى - كلية التربية

المقدمة

ما من شك ان المرأة نصف المجتمع وهي شريك أساسي مع الرجل في بنائه . وما تزال بصماتها واضحة في مجالات العمل والإنتاج والتنشئة والتربية في كل المجتمعات التي حققت تقدماً واضحاً في مجال التنمية . لان التنمية تعتمد على دمج وإسهام المرأة والرجل على السواء في برامجها وخططها . وهكذا تمثل المرأة مورداً هاماً وحيوياً في حركة التنمية التي لا تتحقق بكل أنواعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل غيابها . ولا نغالي إذا ما قلنا إن المرأة تمثل المقياس الحقيقي للوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش فيه هذا المجتمع .

مشكلة البحث

- صيغت مشكلة البحث على شكل تساؤلات أبرزها :-
- ما واقع المرأة الحقيقي في العراق ؟ .
- وما التحديات التي تعترض دورها في عملية التنمية ؟ .
- هل أحرزت المرأة العراقية تقدماً وفقاً لمؤشرات التنمية الاجتماعية في المجالات التعليمية والاقتصادية والصحية والسياسية ؟ .

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢

- كيف يمكن تمكين المرأة وتضييق الهوة ما بينها وبين الرجل ؟ .

فرضية البحث

تمثلت فرضية البحث بالاتي :-

تواجه المرأة العراقية تحديات كبيرة اجتماعية وقانونية وسياسية وقد أسهمت في الحد من دورها في المجتمع . وتشير مؤشرات التنمية الاجتماعية إلى إن المرأة في العراق لم تحرز أي تقدم في المجالات التعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية وما تزال الهوة كبيرة بينها وبين الرجل ، مما يتطلب العمل الدؤوب لتمكين المرأة بحيث تؤدي دورها بشكل طبيعي داخل المجتمع .

أهمية البحث

تتأتي أهمية البحث من أهمية نصف المجتمع إلا وهي المرأة وذلك لما لها من أهمية محورية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء على نطاق الاسره أو على نطاق أوسع وهو المجتمع . فهي تمثل مورداً بشرياً هاماً تتوقف عليه الكثير من الخطط والبرامج وان أي إهمال لها يعني بكل صراحة هدرأ لرأس المال البشري وعدم تحقيق الفائدة القصوى منه . ولما كنا في العراق سائرين نحو تحقيق التنمية الشاملة فأنتنا بأمس الحاجة لها لتعدد أدوارها التي تقوم بها .

-أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يأتي :-

- ١- التعرف عن كثر عن واقع المرأة العراقية وما تواجهه من تحديات يمكن أن تحد من دورها في عملية التنمية .

- ٢- تحليل مؤشرات التنمية الاجتماعية للمرأة في العراق بغية الوصول إلى معرفة التقدم المحرز في المجالات التعليمية والاقتصادية والصحية والسياسية .
- ٣- وضع بعض التوصيات التي تسهم في تمكين المرأة في العراق وضمان حقوقها بحيث نأخذ مكانها الطبيعي داخل المجتمع .

حدود منطقة البحث

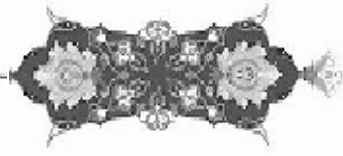
تمثلت حدود منطقة الدراسة بجمهورية العراق الواقعة فلكياً بين خطي طول ٤٥ و ٣٨ و ٤٥ ٤٨ شرقاً ، ودائرتي عرض ٥ ٢٩ و ٢٢ ٣٧ شمالاً تحدها تركيا من الشمال وإيران من الشرق وسوريا والاردن والمملكة العربية السعودية من الغرب ومن الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية خريطة (١) .

اما الحدود الزمانية فأمتدت منذ عام ١٩٥٨ الذي يمثل التاريخ الحقيقي على حصول المرأة في العراق على نصيب من الاهتمام ، ومتابعة التغيرات الحاصلة في مؤشرات التنمية الاجتماعية مقارنة بالذکر حتى عام ٢٠١٠ .

منهج البحث وهيكلته

اتخذ الباحث من المنهج التحليلي منهجاً لدراسة المؤشرات الاجتماعية للمرأة ومقارنتها بالرجل معتمداً في ذلك على البيانات المتاحة في هذا الصدد الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق . والتقارير الاقتصادية العربي الموحد الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . وتقارير التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة ولتحقيق هدف البحث قسم الباحث بحثه على النحو الآتي :-

أولاً :- مفهوم التنمية البشرية



ثانياً :- واقع المرأة العراقية

ثالثاً :- المرأة والسكان

رابعاً :- المرأة والتعليم

خامساً :- المرأة والنشاط الاقتصادي

سادساً :- المرأة والصحة

سابعاً :- المرأة والحياة السياسية

واختم البحث بجملة من النتائج والتوصيات وقائمة بالمصادر وملخص باللغة الانكليزية .

أولاً:- مفهوم التنمية البشرية

لم يكن العالم على معرفة كاملة بالتنمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وقد شاع مصطلح التنمية بعده مصطلحا اقتصادياً عندما عرفت التنمية الاقتصادية كاتجاه يهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي والنهوض به حتى يصل إلى معدلات عالية تتماشى والزيادة السكانية وتتناسب مع تزايد الحاجة البشرية . ثم سرعان ما اتسع استخدام المصطلح عندما دخل الحيز التطبيقي في النصف الثاني من القرن الماضي ليشمل التطور الاقتصادي والاجتماعي^(١) . واتسع بعد ذلك ليصل إلى البيئة ليأخذ مفهوم التنمية المستدامة التي تعني تحقيق الحراك التنموي في كافة الجوانب بصورة مطردة ومستدامة بما يؤمن للأجيال الحالية والقادة ما يحتاجونه من متطلباتهم الأساسية ولو بالحد الأدنى^(٢) .

يراد من التنمية البشرية عملية تغيير مخطط للنهوض الشامل للجودة حياة الناس على اختلافهم دونما تمييز ويشارك فيها الناس بعدالة لتحمل أعبائها وتقاسم عوائدها (٣) .

وتعرف التنمية البشرية بأنها الإستراتيجية التي يمكن بواسطتها تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وهي بذلك مجموعة من الاجراءات المتخذة لتوسيع قاعدة العائد الاقتصادي والاجتماعي بحيث يؤدي الى زيادة معدلات النمو القومي واجراء تغييرات هيكلية في المجتمع تتمثل بما يأتي :-

١- توسيع فرص النمو والمشاركة من خلال استغلال الطاقات كافة في المجتمع بشرياً ومادياً .

٢- تحسين مستوى المعيشة من خلال القضاء على الفقر .

٣- تضيق الهوة بين الريف والمدينة مع العدالة في توزيع الثروات (٤) .

اذن فالتنمية هي (٥) :-

من حيث المضمون تنمية البشر طاقاتهم وقدراتهم والارتقاء بمستوى تعليمهم وصحتهم وقدرتهم على العطاء حتى يمكنهم العمل بطاقة عالية . ومن حيث الوسيلة تنمية البشر بعدهم العنصر الرئيس في عناصر الانتاج والتغيير نحو الافضل . ومن حيث الناتج تنمية من اجل البشر على اعتبار ان الهدف النهائي هو رخاء البشر وسعادتهم وشراء حياتهم .

يمكن القول ان التنمية البشرية هي النهوض بواقع الانسان من خلال تبني مجموعة من السياسات بما يحقق له الحياة الكريمة حاضراً ومستقبلاً دون الاضرار بالبيئة .

ثانياً:- واقع المرأة العراقية

تعد قضية المساواة بين الجنسين من القضايا المهمة التي عقدت من اجلها العديد من المؤتمرات والاتفاقيات والاعلانات الدولية وانشأت لجان وهيئات خاصة ضمن المنظومة الدولية . فقد شدد كل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة ١٣-٥ ايلول ١٩٩٤ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين ١٤-١٥ ايلول ١٩٩٥ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية كوينهاجن ٦-١٢ اذار ١٩٩٥ على هذه الاهمية وفي العقد الاخير من القرن الماضي . احرزت المرأة تقدماً كبيراً على وجه التحديد في مجالي التعليم والصحة الا انها الاقل تقدماً في مجالي السياسة والاقتصاد بالمقارنة مع دول اخرى^(١) .

وفي العراق . لا يكاد الامر ان يكون مختلفاً عن واقع المرأة العربية بأستثناء بعض الفترات التي تمكنت فيها المرأة من تحقيق بعض اهدافها.

فبعد ثورة عام ١٩٥٨ نجحت المرأة العراقية في الحصول على حقوق متساوية الرجل ، وقامت حكومة عبد الكريم قاسم بوضع قانون الاحوال الشخصية في عام ١٩٥٩ وامتاز هذا القانون بمنحه حقوقاً اكثر للمرأة في مجالات عديدة مثل الميراث والحد من تعدد الزوجات^(٢) .

لقد حققت المرأة خطوات واسعة في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية خلال السبعينات من القرن الماضي في اطار القوانين الحكومية . التي كانت بصفة عامة ليبرالية وغير تمييزية . وقدم النظام السابق اصلاحات اجتماعية واقتصادية صبت في مصلحة المرأة التي اعتبرها في طليعة التحديث . وفي عام ١٩٧٢ اسست الحكومة الاتحاد العام لنساء العراق لرفع وعي المرأة وضمان مشاركتها في

جميع جوانب التنمية . وادار الاتحاد اكثر من (٢٥٠) مركزاً ريفياً وحضرياً في مجال التعليم والاستشارات القانونية . وقد تمكن الاتحاد من ايصال بعض النساء الى مناصب عليا مكنتهن بفاعلية لتحقيق اصلاحات قانونية لصالح المرأة ولاسيما في مجال الاحوال الشخصية .

كان للقوانين التي وضعتها الحكومة دوراً في تحقيق بعض تطلعات المرأة اذ اصبح التعليم الابتدائي الزامياً على الاولاد والبنات وشجعت المرأة الحصول على التعليم الجامعي والعمل وقدرت نسبة مشاركة المرأة في العمل الحكومي بنحو (٦٠٪) في نهاية السبعينيات .

سرعان ما اخذت المزايا والمكاسب التي حصلت عليها المرأة بالتقهقر ابان فترة حكم صدام حسين التي بدأها بالحرب العراقية -الايرائية وبعدها حرب الخليج في عام ١٩٩١ ومن ثم الحصار الاقتصادي الذي دام لثلاثة عشر عاماً . وقد ترتب على هذه الظروف الصعبة خسائر كبيرة ناهيك عن فقدان الرفاهية الاجتماعية التي بدأت في سبعينات القرن الماضي التي كان فيها الخاسر الاكبر النساء والارامل^(٨) .

وما ان سقط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ وضع قانون ادارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية الذي صرح في المادة (١٢) بالمساواة في النوع الاجتماعي والطائفي والرأي والمعتقد والجنسية والدين والاصل^(٩) .

وجاءت المادة (١٤) من دستور العراق لتؤكد (ان العراقيين متساويين امام القانون من دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي)^(١٠) .

ومما تجدر الاشارة اليه ان العراق انضم الى اتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة المعتمدة من الجمعية العامة بتاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٧٩ والنافذة المفعول بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٨١ وتمت المصادقة عليها من قبل العراق بتاريخ ٣ اب ١٩٨٦ الا انه أي العراق لم ينضم الى البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية والمعتمد من الجمعية العامة في ٦ تشرين الاول ١٩٩٩ الذي يسمح للأفراد والمنظمات بتقديم شكاوى انتهاكات الدول الاطراف لاحكام الاتفاقية الى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة^(١).

وهنا يتبادر سؤال في ظل هذه الاوضاع التي يمر بها العراق هل تمارس المرأة حياتها بشكل طبيعي من دون معاناة ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تتمثل بالنفي . فعلى الرغم من الحقوق التي كفلها الدستور قديماً وحديثاً والمكفولة من قبل المنظمات الدولية الا انها ما تزال تقبع تحت الكثير من المشاكل والتحديات التي تحد من دورها كأداة مهمة في التنمية ومن هذه المشاكل والتحديات هي :-

١- تواجه المرأة قضية العنف الذي يعرف كما ورد في المادة الاولى من الاعلان العالمي للقضاء على أن العنف ضد المرأة بأنه (أي فعل عنيف تدفع اليه عصبية الجنس) (النوع الاجتماعي) ويترتب عليه او يرجح ان تترتب عليه اذى او معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانية او النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل او القسر او الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة او الخاصة) والواقع يشير الى ان المرأة في العراق تواجه العنف بنوعية الاسري والمجتمعي ويمارس ضدها دون رادع ولاسيما في الظروف الحالية على الرغم من تزايد اعداد منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية

ولا يمكن عده وليد الظروف الراهنه وانما هو متأصل ومتراكم نتيجة الظروف الاجتماعية والسياسية التي مر بها المجتمع العراقي من جهة . وتأثير التقاليد الموروثة التي لم تزل قائمة وتفرض نفسها على تصرفات وسلوك الافراد والاسر فضلاً عن التفسيرات الخاطئة لبعض نصوص الدين والاجتهادات الفكرية لبعض الافراد من جهة اخرى^(١٢) .

٢- عزوف النساء في احيان كثيرة عن اداء دورهن لعدم وعيهم الكامل باهمية دور المرأة في المجتمع . او لعوامل اخرى^(١٣) .

٣- السياسات المتبعة من الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى الان اتجهت الى تعاني من الضبابية وعدم الوضوح . بحيث لم تستطيع ان تردم الهوة ما بين الرجل والمرأة وبمعنى اكثر دقة لم تحقق مبدأ التكافؤ بالفرص بينهما لان نظرة الدولة لقضية تمكين المرأة في المجالات المؤسساتية الرسمية (التعليم ، والصحة ، والاقتصاد ...) مجرد نظرة اجراءات فنية لاعلى اساس انها عملية تغيير لثقافة التمييز وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل ابعادها القيمية والنفسية والقانونية^(١٤) ونتيجة لذلك ترسخ مفهوم الجندر^(*) وبشكل واضح داخل المنظومة المجتمعية في العراق ليؤكد على التفرقة بين الذكر والانثى على اساس الدور الاجتماعي لكل منهما تأثراً بالقيم السائدة^(١٥) .

٤- البيئة التشريعية غير المشجعة فيما يخص المرأة التي تصطدم باشكالية عدم التوافق مع واقع المرأة الفعلي صحيح ان الدستور يقر بعدم التمايز بين الجنسين . بيد ان استحقاقات المرأة بقيت مرهونة بعوامل عديدة تحد من قدرة القوانين من النهوض بواقع المرأة ويرى الكثير ان هذه القوانين لم تأت نتيجة

- لتطور طبيعي في العلاقات والادوار الاجتماعية للرجال والنساء مما جعل الالتزام بها وتطبيقها مجرد قضية شكلية^(١٦).
- ٥- قصور الموارد القانونية والدستور عن توفير الحماية للمرأة لانها توفر غطاءً قانونياً للعنف ضد المرأة كما هي الحال في المادة (٤١) التي لا تعد ضرب الزوج لزوجته جريمة ناهيك عن عدم وجود مادة دستورية تنص على منع العنف ضد المرأة وبشكل صريح^(١٧).
- ٦- تخضع العديد من النساء العراقيات لممارسات تقليدية مؤذية منها الزواج القسري والمبكر ولاسيما اللاتي لم يبلغن سن (١٥ سنة) في المجتمعات الريفية خصوصاً وعلى الرغم من ان القانون العراقي الذي يمنع التزويج بهذا السن الا انه ما يزال مستشرباً ولا يتعرض المسؤولين عن ذلك لاية محاسبة^(١٨).

ثالثاً:- المرأة والسكان

عند الحديث عن الجانب السكاني يتحم علينا معرفة ما يأتي :-

١- النمو المرأة

حجم السكان مؤشر ومقياس عام يمكن من خلاله معرفة مدى التغير الحاصل في حجم السكان خلال مدة زمنية معينة بسبب الزيادة الطبيعية للسكان (الولادات مطروحاً منها الوفيات بالنسبة للسكان) في فترة زمنية معينة^(١٩). مضافاً اليه معدل صافي الهجرة (معدل الهجرة الرافدة مطروحاً منه معدل الهجرة الخارجية)^(٢٠).

ويعتقد الباحث ان معدل صافي الهجرة لم يكن له دور كبير في زيادة حجم الاناث في العراق وتعزى اسباب التزايد في عدد الاناث الى الزيادة الطبيعية .
بلغ عدد الاناث في العراق عام ١٩٨٧ (٧٩٣٩٠٠٠) نسمة وبنسبة (٤٨,٦٪) في حين بلغ عدد الذكور (٨٣٩٦٠٠٠) نسمة من مجموع سكان العراق البالغ (١٦٣٣٥٠٠٠) نسمة ، وفي عام ١٩٩٧ ازداد عدد الاناث ليتفوق على الذكور بحيث بلغ (١١٠٥٩٠٠٠) ، مقابل (١٠٩٨٧٠٠٠) نسمة مجموع السكان الكلي البالغ (٢٢٠٤٦٠٠٠) نسمة ، مما انعكس على معدل النمو السنوي للأنث الذي بلغ للمدة (١٩٨٧- ١٩٩٧) (٣,٣٧ ٪) وهو بذلك اعلى من معدل النمو السنوي للذكور وللمجموع السكان اللذان بلغا (٢,٧٢ ، ٣,٠٤ ٪) على الترتيب ، ولعل تناقص عدد الذكور يعود الى الحصار الاقتصادي المفروض على العراق الذي ادى الى هجرة الكثير من الذكور بحثاً عن فرص عمل .

اما في عام ٢٠٠٨ فقد بلغت حصة النساء من مجموع السكان لصالح الذكور لتبلغ (١٥٨٣٧٤٠٠) نسمة ، في حين شكل الذكور (١٦٠٥٨١٥) نسمة من مجموع سكان العراق البالغ (٣١٨٩٥٦٣٧) نسمة ويلاحظ ان عدد الذكور قد تزايد على حساب الاناث بالمقارنة مع ١٩٩٧ الامر الذي انعكس على معدل نموهم البالغ (٣,٨٦ ٪) الذي تفوق على معدل النمو للأنث وللمجموع السكان بواقع (٣,٣٢ ، ٣,٤١ ٪) لكل منهما على الترتيب خلال المدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٨) ، جدول (١) .

يبدو واضحاً ان المجتمع العراقي يتسم بالتوازن من حيث عدد الذكور والاناث بالرغم من الحروب والحصار الاقتصادي الذي عصفت بالبلاد وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على قدرة وحيوية المجتمع العراقي .

جدول (١)

سكان العراق (ذكور وإناث) للمدة (١٩٨٧ - ٢٠٠٨)

السنة	عدد السكان		معدل التمو	
	ذكور	إناث	الاجمعي	المجدي
١٩٨٧	٨٣٩٦٠٠٠	٧٩٣٩٠٠٠	١٦٣٣٥٠٠٠	٣,٠٤
١٩٩٧	١٠,٩٨٧,٠٠٠	١١,٠٥٩,٠٠٠	٢٢,٠٤٦,٠٠٠	٣,٣٧
٢٠٠٨	١٦,٠٥٨,١٥٧	١٥,٨٣٧,٤٨٠	٣١,٨٩٥,٦٣٧	٣,٤١
				٣,٧٢
				٣,٣٢
				٣,٨٦

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، جدول (٢/٤) ، (٢/٦) ب .

٢- التركيب العمري

يعني تقسيم الاعمار للذكور والاناث بحسب الفئات العمرية وله اهمية في معرفة السكان قوة الانتاجية (٢١) .

يتضح من الجدول (٢) ان عدد الذكور في الفئة العمرية (٠-١٤) سنة يتفوق على عدد الاناث . اذ بلغ (٧٠٣٥٢٩٩) وبنسبة (٢٢,٠٦ %) في حين بلغ عدد الاناث (٦٧١٣٨٨٠) وبنسبة (٢١,٠٥ %) من جملة عدد السكان ضمن هذه الفئة البالغ (١٣٧٤٩١٧٩) نسمة في عام ٢٠٠٨ اما الفئة العمرية (١٥- ٦٤) سنة وفئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر نلاحظ ان فيهما عدد الاناث يتفوق على عدد الذكور- بفارق قليل - اذ بلغ عدد الاناث (٨٦٣٦٩٦٥) نسمة وبنسبة (٢٧,٠٩ %) في حين بلغ عدد الذكور (٨٦١٢٢٥٦) نسمة وبنسبة (٢٧ %) من مجموع عدد سكان الفئة العمرية (١٥- ٦٤) سنة والبالغ (١٧٢٤٩٢٢١) نسمة .

مؤشرات التنمية الاجتماعية للمرأة في العراق (١٥٣)

وبلغ عدد الاناث (٤٨٦٦٣٥) نسمة ونسبة (١,٥٣ %) من جملة سكان
الفئة العمرية (٦٥ سنة) فأكثر في حين بلغ عدد الذكور (٤١٠٦٠٢) نسمة ونسبة
(١,٢٩) .

٣- التركيب النوعي

ويقصد به تقسيم السكان ذكوراً واثناً ويسمى المؤشر نسبة النوع الذي يمثل
عدد الذكور في المجتمع لكل ١٠٠ انثى ، ومن خلاله يمكن معرفة التركيب الاقتصادي
للقوى العاملة ونوعها وتركيبها المهني والمشاكل الناجمة عن زيادة احد الجنسين على
الجنس الاخر^(٢٢) .

جدول (٢)

التركيب العمري للسكان في العراق ٢٠٠٨

النسبة %	المجموع	النسبة %	الذكور	النسبة %	الذكور	النسبة %
٤٣,١١	١٣٧٤٩١٧٩	٢١,٥	٦٧١٣٨٨٠	٢٢,٦	٧٠٣٥٢٩٩	١٠٠
٤٤,٠٨	١٧٢٤٩٢٢١	٢٧,٩	٨٢٣١٩١٥	٢٧	٨٦١٢٢٥٦	١٠٠
٢,٨١	٨٩٧٢٣٧	١,٥٣	٤٨٦٦٣٥	١,٢٩	٤١٠٦٠٢	١٠٠
١,٠٠	٣١٨٩٥١٣٧	٤٩,٦٥	١٥٨٣٧٤٨٠	٥٠,٣٣	١٦٠٥٨١٥٧	١٠٠

المصدر :- وزارة التخطيط والنعاون الانمائي ، والجهاز المركزي للاحصاء
وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، جدول (٦/٢) ب .
بلغت نسبة النوع في العراق (١٠١,٣٩) ذكر لكل ١٠٠ انثى وهي نسبة طبيعية
ومتجانسة تماماً والشيء نفسه يمكن ان يقال لنسبة النوع للفئة العمرية (٠-١٤) سنة

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢

البالغة (١٠٤,٧٩) ذكر لكل ١٠٠ انثى وهي بذلك ضمن الحدود الطبيعية التي تتراوح ما بين (١٠٠-١٠٥) ذكر لكل ١٠٠ انثى . ولكن المسألة تختلف تماماً بالنسبة للفئتين العمريتين (١٥-٦٤) سنة و (٦٥) سنة فأكثر . اذ تتفوق الاناث على حساب الذكور ، فقد بلغت للاولى (٩٩,٧١) ذكر لكل ١٠٠ انثى ، (٨٤,٣٨) ذكر لكل ١٠٠ انثى بالنسبة للثانية جدول (٣) .

خلاصة لما سبق ان المرأة في العراق هي مصداق لمقولة المرأة نصف المجتمع من الناحية الواقعية والنظرية مما يتحتم على صناع القرار الالتفات الى هذه الحقيقة واخذ زمام المبادرة للنهوض بها لاسيما وانها تتفوق على الذكور في الفئتين العمريتين (١٥-٦٤) سنة و (٦٥) سنة فأكثر واستثمار هذه الطاقات الجبارة من اجل النهوض والارتقاء بهذا البلد .

جدول (٣)

نسبة النوع للسكان في العراق في عام ٢٠٠٨

الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع	نسبة النوع
١٤ - ٠	٧٠٣٥٢٩٩	٦٧١٣٨٨٠	١٣٧٤٩١٧٩	١٠٤,٧٩
٦٤ - ١٥	٨٦١٢٢٥٦	٨٦٣٦٩٦٥	١٧٢٤٩٢٢١	٩٩,٧١
٦٥ فأكثر	٤١٠٦٠٢	٤٨٦٦٣٥	٨٩٧٢٣٧	٨٤,٣٨
المجموع	١٦٠٥٨١٥٧	١٥٨٣٧٤٨٠	٣١٨٩٥٦٣٧	١٠١,٣٩

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، جدول (٢/٦) ب .

رابعاً :- المرأة والتعليم

ليس خافياً على احد ما للتعليم من اهمية في حياة المجتمع لانه يمثل اداة ووسيلة للاستثمار البشري التي تقود في النهاية الى الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء . وهذا ما اكد عليه اصحاب نظرية رأس المال البشري من ان التنمية الاقتصادية يمكن ان تحقق وتستمر طالما ان هناك قوى عاملة متعلمة ومنتجة (٢٣) .

يمثل التعليم حقاً طبيعياً من الحقوق الانسانية . وفي العراق الزم قانون التعليم الالزامي الصادر ١٩٧٦ جميع الاطفال بين ٦-١٠ سنوات ذكوراً واثناً من حضور المدارس الابتدائية الا انه سمح للبنات الانسحاب منها بعد سن العاشرة بناءً على رغبة ذويهن . كما حرص على مواصلة التعليم العالي . وصدرت تشريعات اضافية عام ١٩٧٩ تقتضي بحضور جميع العراقيين الاميين ما بين (١٥-٤٥) عاماً فصولاً للقراءة مجاناً بمراكز التعليم يديرها الاتحاد العام لنساء العراق وقد استهدفت هذه المراكز المرأة بالاساس مما ساهم بتقليل الفجوة التعليمية بين الرجال والنساء كثيراً في الثمانينات . ومع بداية التسعينات كانت نسبة تعليم المرأة في العراق هي الاعلى في المنطقة (٢٤) . ولم يتغافل واضعي الدستور في عام ٢٠٠٥ اهمية التعليم وجعله الزامي في المرحلة الابتدائية ومجاني لكل العراقيين في مختلف مراحلها كما نصت عليه المادة (٣٤) اولاً وثانياً (٢٥) .

توجد مؤشرات عديدة للتعليم يعتمد عليها دليل التنمية البشرية والتي تشكل في مجموعها دليلاً يعبر عنه برقم معين ويشير الى ترتيب كل دولة من دول العالم تبعاً لما تحز به من تقدم في كل الميادين التعليمية . ومن بين هذه المؤشرات :-

١- معدلات القيد الاجمالي

تعرف معدلات القيد الاجمالي بأنها عدد الطلبة المقيدون في مرحلة تعليمية بغض النظر عن اعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي في تلك المرحلة^(٢١).

يبدو واضحاً من الجدول (٤) ان معدلات القيد الاجمالي للاناث في مراحل التعليم الثلاثة وللمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧) منخفضة بالمقارنة مع الذكور . ففي عام ١٩٩٠ كانت معدلات الاناث (١٠١,٨ %) مقابل (١٢٠,٣ %) للذكور في المراحل الاولى . في حين بلغت في عام ٢٠٠٧ (٧٨,١ %) للاناث مقابل (٩٥,٤ %) للذكور . ولا يختلف الامر عن ذلك في المرحلة الثانوية فقد كانت معدلات الاناث (٣٦,٤ %) مقابل (٥٧,١ %) للذكور في عام ١٩٩٠ اما في عام ٢٠٠٧ فقد بلغت (٥,٣٥ %) للاناث . في حين بلغت (٥٣,٦ %) للذكور . وبقي التفوق لصالح الذكور في المرحلة العليا على حساب الاناث اذ بلغ (١٩,٣ %) مقابل (١١,٤ %) للاناث .

٢- دليل المساواة بين الجنسين

هو معدل القيد الاجمالي للاناث الى معدل القيد الاجمالي للذكور فيلاحظ من الجدول (٥) انخفاضه في المراحل الاولى . فبعد ان كان (٠,٨٥) اناث / ذكور لعام ١٩٩٠ انخفض الى (٠,٨٢) اناث / ذكور لعام ٢٠٠٧ الا انه حقق ارتفاعاً بالنسبة للمراحل الثانوية . اذ بلغ (٠,٦٦) اناث / ذكور في عام ٢٠٠٧ بعد ان كان (٠,٦٤) اناث / ذكور في عام ١٩٩٠ . اما المرحلة الجامعية فقد بلغ فيها (٠,٥٩) اناث / ذكور في عام ٢٠٠٧ وهو منخفض اذا ما قارناه بالامارات التي بلغ فيها (٢,٥٢) اناث / ذكور والبحرين (٢,٤٥) اناث / ذكور ، والاردن (١,١٠) اناث / ذكور والمملكة

العربية السعودية (١,٤٦) اناث / ذكور في عام ٢٠٠٥ (٢٧) ، وهذا يعني ان المرأة العراقية اقل تمكيناً من نظيرتها في الدول المجاورة .

٣- نسبة التحاق البنات الى البنين بالدراسة

وهي نسبة التحاق البنات الى البنين في مرحلة دراسية معينة ويتضح من الجدول (٦) انها ترتفع في التعليم الابتدائي هذا من جهة وانها تتقدم من عام دراسي لآخر ففي العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كانت (٨٣,٤ ٪) واصلت ارتفاعها حتى بلغت (٩٢,٢ ٪) في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وهذا مؤشر جيد سوف يساهم بعملية تمكين المرأة ويعزز فرصها . الا ان التعليم الثانوي تنحدر فيه نسبة الالتحاق فبعد ان كانت (٨١,٦ ٪) للعام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ تراجعت الى (٧٦,٩ ٪) للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ . ويبدو الحال افضل في التعليم الجامعي اذ يلاحظ ان هناك تصاعداً في نسب الالتحاق من (٦٤,٣ ٪) للعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الى (٧٥ ٪) للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ . وهنا يتطلب من الدولة المضي قدماً بهذا الاتجاه لاحتراز التقدم المطلوب والوصول الى المساواة بين الاناث والذكور في هذه المرحلة والمراحل الاخرى .

ان اخطر ما يواجه المرأة العراقية في التعليم قضيتين هما :-

أ- ارتفاع معدلات الامية في صفوف الاناث مقارنة بالذكور هذا ما يوضحه الجدول (٧) ففي عام ١٩٩٠ بلغ معدل امية في الاناث للفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) (٨٠,٣ ٪) مقابل (٤٨,٧ ٪) للذكور . وقد انخفضت في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ١٩٩٠ . اذ بلغت (٧٤,٨ ٪) الا انها بقيت مرتفعة بالمقارنة مع الذكور التي بلغت نسبتهم (٣٤,٤ ٪) . وهكذا

مصدر: التقرير الوطني للتنمية البشرية، ١٩٩٠ و ٢٠٠٧
إعداد (٩)

المرحلة الثانية		المرحلة الثانية		المرحلة الثانية		المرحلة الثانية		المرحلة الثانية		المرحلة الثانية	
٢٠٠٧	١٩٩٠	٢٠٠٧	١٩٩٠	٢٠٠٧	١٩٩٠	٢٠٠٧	١٩٩٠	٢٠٠٧	١٩٩٠	٢٠٠٧	١٩٩٠
١٦٥	١١٤	١٦٣	١٢٠	٤١٣	٣٥٥	٥٣٦	٤٢٠	٣٦٤	٥٧١	٤٩٩	٧٨١
١٦٥	١١٤	١٦٣	١٢٠	٤١٣	٣٥٥	٥٣٦	٤٢٠	٣٦٤	٥٧١	٤٩٩	٧٨١

المصدر: الأمانة العامة للجبهة القومية للتحرير، التقدير الوطني للمرحلة الثانية، ٢٠١٠، ملحق (١٥٩) أ.

جدول (٩)

بيان النسب والمتغيرات التي تعكس الفجوة بين الجنسين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
٢٠٠٧	١٩٩٠	٢٠٠٧	١٩٩٠
٤,٥٩	-	٥,١١	٥,٨١

المصدر: (أمانة العامة للجبهة القومية للتحرير، التقدير الوطني للمرحلة الثانية، ٢٠١٠، ملحق (١٥٩) أ).

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد: ٥ - العدد: ١ - السنة: ٢٠١٢

الحال بالنسبة للفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) فقد بلغت للاناث (٧٥,١%) في عام ١٩٩٠ مقابل (٤٣,٦%) للذكور في حين انخفضت في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ١٩٩٠ ليلغ (٦٨,٦%) للاناث مقابل (٣٩,١%) للذكور .

ب- ارتفاع معدلات تسرب الاناث بالمقارنة مع الذكور بلغت في مراحل التعليم الاولي (٥٢,٨%) للاناث و (٤٨,٨%) للذكور في عام ١٩٩٩ . وقد انخفضت معدلات الاناث في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة مع عام ١٩٩٩ . الا انها ما تزال مرتفعة عند مقارنتها مع الذكور . اذ بلغت (٣٨,٩%)^(٢٨) .

ويعزى ارتفاع معدلات التسرب في الاناث الى تعقيد الاوضاع المعيشية والامنية في العراق فضلاً عن العادات والتقاليد التي ما تزال تهيمن على طبيعة المجتمع العراقي و الريف خاصة التي تفضل بقاء الاناث في البيت وهذا بحذ ذاته مؤشر سلبي يضر باستدامة التنمية البشرية في الوقت الحاضر وفي المستقبل اذا ما لم يفعل قانون التعليم الالزامي وتطبيقه على الكل .

جدول (٦)

نسبة ألتحاق البنات الى البنين بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي للمده

(٢٠٠٧-٢٠٠٤) في العراق

التعليم الجامعي	التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي	العام الدراسي
٦٤.٣	٨١.٦	٨٣.٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٦٩.٣	٧٤.١	٨٥.٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٧٣.٤	٧٥	٨٨	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٧٥	٧٦.٩	٩٤.٢	٢٠٠٨/٢٠٠٧

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية، ٢٠٠٨/٢٠٠٧، جدول، (١٩/١٩) .

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢

جدول (٧)

معدل الامية في العراق (%) لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧

السنة	الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق)			الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
١٩٩٠	٤٨.٧	٨٠.٣	٦٤.٣	٤٣.٦	٧٥.١	٥٩
٢٠٠٧	٤٣.٤	٧٤.٨	٥٨.٩	٣٩.١	٦٨.٦	٥٣.٥

المصدر :- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠ ، ملحق ، (٢ / ٨) أ .

خامساً :- المرأة والنشاط الاقتصادي

ان دخول المرأة معترك العمل بأسس علمية صحيحة من شأنه ان يكون له اثراً حضارياً وثقافياً ينتقل من خلالها الى الاجيال الحالية والقادمة التي تكون المرتكز الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ما من شك ان هناك عوامل تثبط من مساهمة المرأة في الانشطة الاقتصادية والمتمثلة بالبيئة المحافظة والاعراف التي تحيط بالمرأة يجعلها اقل اقداماً على العمل في مجتمعنا الذي لاتتوفر فيه الشروط الكافية التي تخفف عن المرأة بعض الواجبات البيتية مثل مراكز رعاية الاطفال ودور الحضانة والخدمات المنزلية . وتتجلى مساهمة المرأة في البناء الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية في :-

- ١- المساهمة في زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة تراكم رأس المال الضروري لانجاح برامج التنمية .
- ٢- التقليل من نسبة السكان الذين يعيشون كمستهلكين فقط وبذلك تزداد نسبة رأس المال الموجه الى البناء على حساب رأس المال المستهلك .
- ٣- رفع انتاجية العمل الجماعي وهو الركن الاساسي لتحقيق التنمية^(٢٩) .

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢

خلال الخمسين عاماً الماضية تأثرت الحقوق الاقتصادية للمرأة في العراق بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . بيد ان الحروب المتوالية والحصار الاقتصادي حجت من دورها وحقوقها الاقتصادية منح دستور العراق في عام ١٩٧٠ المرأة الحق في العمل خارج المنزل وقضت المادة (٤) من قانون العمل الموحد بالمساواة في الاجر والزمّت الدولة وفق المادتين (٨٠ . ٨٩) حماية المرأة من المضايقات في اماكن العمل^(٣٠) . ومع كل الامتيازات التي كفلها الدستور القديم والدستور الحالي في المادة (٢٢) اولاً (بأن العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة)^(٣١) .

الا ان الواقع يشير الى انخفاض نسبة النساء في المستويات العليا ضمن السلم الاداري في كل القطاعات ناهيك عن انها ما تزال تعاني من التمييز فيما يتعلق بالترقيات والوصول الى المناصب العليا بسبب سطوة الذكور .

ولما كان أي مجتمع من المجتمعات يتكون من الذكور والاناث فأن أي تقدم اقتصادي واجتماعي لا بد ان يعتمد على قوة العمل ذكوراً واناثاً وان أي عملية تغيب لاي منهما سوف يؤدي بالنتيجة الى تأخر في عملية التقدم المنشودة .

وفي العراق يبدو ان مساهمة الاناث في العمل ما تزال محدودة بالرغم من تفوقها على الذكور ضمن فئة النشطين اقتصادياً (١٥- ٦٤) سنة . اذ بلغ عددها (٨٦٣٦٩٦٥) ونسبة (٥٠,٠٧ %) من مجموع هذه الفئة . وشكلت (٢٧,٠٩ %) في حين شكل الذكور نسبة (٢٧ %) من مجموع سكان العراق البالغ عددهم (٣١٨٩٥٦٣٧) نسمة في عام ٢٠٠٨ ، جدول (٢) ، ويمكن تلمس هذه الحقيقة من خلال حصة النساء من نسبة القوى العاملة البالغة (١٥) سنة فأكثر من مجموع

القوى العاملة فقد بلغت في عام ١٩٧٠ (٨٦٪) ثم ازدادت الى (١٧,٣٪) في عام ١٩٨٠ والى (٢٠,٨٪) في عام ٢٠٠٨ (٣٢) ، فضلاً عن ان عدد النساء اللواتي يعملن في اجهزة الدولة بمختلف الانشطة بلغ (٣٦٥٣٣٥) وبنسبة (٣٩,٥٢٪) من مجموع عدد العاملين البالغ (٩٢٤٣٩٧) في عام ٢٠٠١ (***) (٣٣) .

وتواجه المرأة العراقية العديد من الاشكاليات يأتي في مقدمتها :-

١- ارتفاع نسبة بطالة المرأة

عند مراجعة نسبة بطالة المرأة من مجموع السكان بعمر (١٥) سنة فأكثر نلاحظ ارتفاعها . اذ بلغت (١٩,٦٤٪) مقابل (١٤,٣٣٪) للذكور وهي بنفس الوقت سجلت انخفاضاً بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦ الذي بلغت فيه (٢٢,٦٥٪) وتباينت نسبة بطالة الاناث ما بين الحضر والريف. وفي مراكز الحضر واطرافه ، فبلغت في عام ٢٠٠٨ (٢٥,٢٪) . (٣٦,٠٥٪) على الترتيب مقابل (١٣,٠٩٪ . ١٥,٤٢٪) للذكور . اما في الريف فنسبة الاناث منخفضة ، اذ بلغت (٨,٢٦٪) مقابل (١٤,٨٩٪) (٣٤) ، لكونها تمارس العمل الزراعي الى جانب الرجل .

ان وجود نسبة عالية من البطالة ضمن الفئة النشطة اقتصادياً تعني وجود طاقة ورأس مال بشري معطل بحاجة الى استثمار يمكن ان تساعد على تفجير وتشغيل الطاقات الابداعية وتلبي الكثير من متطلبات التنمية ومن ثم المساهمة في بناء البلد .

٢- نوعية عمل المرأة

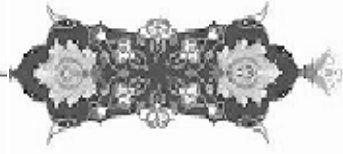
تعد نوعية العمل واحداً من اهم متطلبات التنمية البشرية فالمرأة العراقية تفضل العمل بالقطاعات الخدمية كالتعليم والمجال الصحي وهي مهنة مقبولة

اجتماعياً . والواقع يشير الى ان للمرأة دوراً كبيراً في مجال التعليم ابتداءً من رياض الاطفال ومروراً بالتعليم الابتدائي والثانوي وانتهاءً بالجامعي وبكافة الاختصاصات . وقد بلغت نسبتها في هذا القطاع (٦٨٪) من مجموع العاملين فيه وكذلك تعمل في القطاع الصحي وبمختلف فروعهِ وبلغت نسبة مساهمتها ما بين (٣٠-٦٠٪) في عام ٢٠٠٤ (٣٥) .

وتكمن الاشكالية بانخفاض مساهمة المرأة في القطاعات المهنية والتقنية والتكنولوجية التي تكون التنمية البشرية بأمس الحاجة اليها هذا يرجع الى طبيعة المرأة ذاتها التي تتجه نحو القطاعات التي تتلائم واثوتها .
سادساً :- المرأة والصحة

تعد الصحة من اهم القطاعات التي تمثل مقياساً مهماً لقوة الدولة وتطورها ، لقد مكنت عائدات البترول المرتفعة خلال سبعينيات القرن الماضي من وضع القواعد الاساسية للمجتمع وقد تمتع العراق في تلك المدة بنظام صحي متميز من حيث الخدمات الطبية والمستشفيات والعيادات المجهزة بالادوية المدعومة . الا ان تلك الخدمات تعرضت لانهايار شبه كامل جراء الحروب المتوالية والحصار الاقتصادي . فتدهورت المستشفيات والعيادات بسبب غياب الاستثمار وضعف الصيانة وقلة الاجهزة والعاملين الكفاء (٣٦) .

وحتى تتضح الصورة اكثر عن وضعية المرأة والصحة . هناك مجموعة من المؤشرات تعد من المقاييس العامة لمستوى الرعاية الصحية التي تقدمها الدولة للأم والطفل على السواء اثناء الولادة وبعدها فضلاً عن كونها تبين الجهود المبذولة للارتقاء بالواقع الصحي من قبل الدولة . ومن هذه المؤشرات هي :-



١- العمر المتوقع عند الولادة

يقصد به عدد السنوات المتوقعة للبقاء على قيد الحياة عند الميلاد ويعد هذا المؤشر حصيلة لعدد من المؤشرات الاخرى التي تبين مدى تقدم الدولة في الرعاية الصحية (٣٧) .

ويشير التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق الى ان العمر المتوقع عند الولادة للاناث هو (٨٦) سنة في عام ٢٠٠٦ في حين نجدة منخفض وبشكل واضح عند الذكور اذ يبلغ (٦١,٦٪) لنفس العام (٣٨) .

واذا ما قارنا معدل العمر المتوقع للاناث في العراق مع الاناث في بعض الدول العربية والاقليمية وبعض الدول المتقدمة لوجدناه مرتفعاً اذ بلغ في عمان (٦٧,٧) والمملكة العربية السعودية (٧٤,٦) والاردن (٧٣,٣) والجزائر (٧٣) ومصر (٧٣) ايران (٧١,٨) وتركيا (٧٣,٩) واليابان (٨٥,٧) والبرتغال (٨٠,٩) في عام ٢٠٠٥ (٣٩) .

ولا يعزى تفوق المرأة العراقية بالعمر المتوقع الى التقدم في الخدمات الصحية بقدر ما يعود الى طبيعة المرأة البيولوجية مقارنة بالذكر ويمكن ان يمتد العمر المتوقع الى اكثر من ذلك اذا ماتوفرت الظروف الصحية الجيدة .

٢- معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠

وهو حاصل قسمة عدد وفيات الاطفال الذين تقل اعمارهم عن سنة على مجموع الولادات الاحياء خلال نفس السنة مضروباً في ١٠٠٠ وبعكس هذا المؤشر ماتقدمة الدولة من خدمات صحية للاناث (٤٠) .

بلغ معدل وفيات الاطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي في العراق (٤٠) في عام ١٩٩٠ الا انه انخفض تدريجياً الى (٣٦) في عام ٢٠٠٨ ومع ذلك ما يزال مرتفعاً عند مقارنته ببعض الدول العربية منها المملكة العربية السعودية والاردن وسوريا ومصر التي بلغ فيها على الترتيب (٤٧,٢ . ٣٣ . ٣٥ . ٣٧) في عام ١٩٩٠ ثم انخفض فيها في عام ٢٠٠٨ ليبلغ وعلى الترتيب ايضاً (١٧,٧ . ١٧ . ١٤ . ١٥,٧) جدول (٨) وهذا يعني ان العراق ما يزال متأخراً بالمقارنة مع الاقطار العربية مما يتطلب وضع استراتيجية يمكن من خلالها تخفيض معدلات الوفيات ضمن هذه الفئة العمرية .

٣- معدل وفيات الامهات

هو مقياس يحسب عدد النساء المتوفيات عن اسباب ناشئة عن عمليات الوضع ومضاعفات الحمل والمخاض والنفاس وله اهمية في معرفة رفاهية المجتمع السكاني ويستخرج من قسمة عدد الوفيات بسبب الحمل والمخاض والنفاس في السنة على عدد المولودين احياء في تلك السنة مضروباً في ١٠٠٠٠٠^(٤١) .

وفي العراق بلغ هذا المعدل (٨٤) وهو مرتفع بالمقارنة مع المملكة العربية السعودية والاردن وسوريا ومصر التي بلغ فيها على الترتيب (١٤ ، ٤١ ، ٥٨ ، ٦٥) في عام ٢٠٠٨ جدول (٨) .

٤- معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة

وهي الوفيات المحصورة ما بين (١-٤) سنوات أي الاقل من (٥) سنوات . ويتسم معدل هذه الوفيات لهذه الفئة بكونه مرآة عاكسه لطبيعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لاي دولة ويستخرج ومن قسمة عدد وفيات الاطفال بعمر (٥-١) سنوات على المواليد الاحياء ضمن هذه الفئة العمرية مضروباً في ١٠٠٠^(٤٢) .

انخفض معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة في العراق بشكل تدريجي من (٥٠) في عام ١٩٩٠ الى (٤٤) في عام ٢٠٠٨ . ولكنه يعد مرتفعاً بالمقارنة مع المملكة العربية السعودية والاردن وسوريا ومصر التي بلغ فيها (٤٤ . ٤٠ . ٤٤ . ٥٦) في عام ١٩٩٠ كذلك الحال بالنسبة لعام ٢٠٠٨ التي بلغ فيها وعلى الترتيب (٢٠,٦ . ٢٠ . ١٦ . ٢٠,٦) جدول (٨) .

جدول (٨)

مؤشرات الوفيات في العراق وبعض الدول العربية

الدولة	معدل وفيات الرضع لكل (١٠٠٠) مولود حي			معدل الوفيات للإمهات لكل (١٠٠٠٠٠) مولود حي	معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة لكل (١٠٠٠) مولود حي		
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٨		١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٨
العراق	٤٠	٣٨	٣٦	٨٤	٤٧,٦	٤٤	
السعودية	٤٧,٢	٣١,٧	١٧,٧	١٤	٢٥	٢٠,٦	
الاردن	٣٣	٣١	١٧	٤١	٣٨	٢٠	
سوريا	٣٥	٢٤	١٤	٥٨	٢٩	١٦	
مصر	٣٧	٣١,٥	١٥,٧	٦٥	٣٨,٦	٢٠,٦	

المصدر :- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،

٢٠١٠ ، ملحق ، (١٢/٢) .

سابعاً :- المرأة والحياة السياسية

كان وما يزال الجانب السياسي من اختصاص الذكور (الرجال) حصراً . على الرغم مما تضمنه دستور عام ١٩٧٠ من حقوق متساوية للمرأة مع الرجل . وعلى اثر استلام النظام السابق على السلطة لاسيما بعد عام ١٩٧٩ حرم الرجال والنساء من تبوأ المناصب القيادية ما عدا حلقة صغيرة من المتنفذين في السلطة آنذاك . مما انعكس وبشكل واضح على نسبة المقاعد التي حصلت عليها في الانتخابات .

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢

التشريعية . ففي انتخابات عام ١٩٨٠ حصلت على نسبة (٦,٤ ٪) وفي عام ١٩٨٥ (١٣٪) من اجمالي المقاعد (٤٣) .

ومما يؤخذ على ذلك ان عملية اختيار النساء لم تكن بطريقة ديمقراطية وانما كانت بطريقة انتقائية ومن ثم لانعطي تصوراً واقعياً عن حجم النساء في المجتمع . ولم تبق هذه النسبة الاخيرة على حالها فقد شهدت تراجعاً واضحاً حتى بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء البرلمانيات في عام ١٩٩٧ (٧٪) (٤٤) ، بسبب تكريس النظرة الذكورية التي ازدادت في تلك الفترة من قبل النظام السياسي ودعمه لها من اجل الهيمنة على مقاليد العمل السياسي .

وبعد سقوط النظام السابق في نيسان من عام ٢٠٠٣ وكان المتوقع ان تسقط معه النظرة الضيقة تجاه المرأة . الا ان ما آلت اليه الاوضاع عكس ذلك تماماً . اذ تم تعيين (٣) نساء فقط في مجلس الحكم الانتقالي من اصل (٢٥) عضواً الذي تم تكوينه في يوليو ٢٠٠٣ اما المجلس الرئاسي المكون من (٩) اعضاء فلم تعين به اية امرأة (٤٥) . وبلغت حصة في الحكومة العراقية المؤقتة في عام ٢٠٠٤ (٦) وزيرات ولم تعين أي امرأة في منصب محافظ أو نائب المحافظ (٤٦) .

يعد الدستور العراقي الذي صوت عليه الشعب من اهم الوثائق التي تضمنت بعض الجوانب الايجابية فيما يتعلق بالمرأة . اذ نصت المادة (٤٩) رابعاً منه حصة النساء (الكوتا) (❖❖❖) بحيث لا يكون مجلس النواب او مجلس المحافظة دستورياً مالم يتضمن نسبة (٢٥٪) من عدد اعضاءه من النساء (٤٧) .

وبالفعل ثم الاخذ بنظام الكوتا في جميع الانتخابات التي جرت في العراق لمجالس المحافظات والبرلمان . وقد ازداد عدد النائبات في البرلمان من (٧٥) نائبة في انتخابات

٢٠٠٥ (٤٨) الى (٨٢) نائبة في انتخابات ٢٠١٠^(٤٩). وعلى الرغم من مما تضمنه الدستور على ضرورة تمثيل المرأة في الانتخابات لكن واقع المرأة يخفي تراجعاً في وضع المرأة في العراق لاستمرار هيمنة البنى التقليدية التي تتحكم بنوع المشاركة السياسية لها والثغرات التي ينطوي عليها النظام الانتخابي وعجزه عن القفز على المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية. ويشير واقع حال المرأة العراقية بأنها لم تستطيع الوصول الى المجال العام ومنافسة الرجل بقوة بدون الكوتا. اذ لولا الكوتا لم يكن هناك أي تمثيل نسوي ولعل اقرب مثال للذاكرة انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٩ وانتخابات مجلس النواب في عام ٢٠١٠. وتكمن وراء ذلك الاخفاق مجموعة من الاسباب ابرزها :-

- ١- طبيعة الثقافة السائدة ذات الطابع الذكوري التي تحول دون وصول المرأة الى المواقع المنافس للذكر وتحصرها في صفات تبنى على السلب اكثر مما هي على الايجاب. فضلاً عن كونها - من وجهة نظرهم - كائناً ادنى وغير صالح وذو نزعة شريرة ينبغي ان يتقبل الخنوع لهيمنة الذكور وقد ادى ذلك الى خلق اتجاهات معادية لانتخاب المرأة كممثلة عن المجتمع برجاله ونسائه.
- ٢- يعد الخروج الى العمل السياسي مهدداً للصيغ العلائقية بين الذكر والانثى واختلالاً في مبدأ تقاسم الادوار نتيجة ثقافة قوامة الرجل على المرأة.
- ٣- انعدام ثقة المرأة بالمرأة وعدم اعطاء صوتها لبنات جنسها بسبب النظرة السلبية التي افرزتها الثقافة الذكورية مما ترتب على ذلك اخفاق المرشحات في الوصول الى العتبة المطلوبة خارج نطاق الكوت(٥٠).

ان قضية انعدام ثقة المرأة بالمرأة والخضوع لسلطة الرجل انتقلت الى النائبات داخل فبة البرلمان بحيث اصبحت انشطتهن وولائتهن الى القائمة التي كانت سبباً بفوزهن بدلا من ان تكون منصبة على قضية المرأة وما تعانیه في العراق ومن ثم اختفى دورهن كقوة ضاغطة على الحكومة يمكن ان تحقق ما تصبو اليه المرأة .

لقد ترتب على غياب المرأة كقوة ضاغطة بأنه اصبحت بعيدة عن عملية صنع القرار . ففي الوزارات بلغ عدد النساء المشاركات في ذلك (٣٤٢) امرأة وهو عدد قليل ولا يتوافق مع ما تشكله المرأة من حجم القوى العاملة في القطاع الحكومي . فقد بلغت نسبة المدراء العاميين (٢٥,١٥ %) من مجموعهن الكلي والخبراء بنسبة (٦٢,٨٧ %) . في حين شكلوا المستشارين (٩,٦٥ %) والوكلاء (٢,٣٤ %) جدول (٩) .

والشيء نفسه يمكن ان يقال على اللجان المشكلة داخل البرلمان اذ لم تراعى نسبة النساء فيها والتي يتمثل دورها بتقديم تقارير عن اداء مسيرة الحكومة واجهزتها . فمن اصل (٢٣) لجنة برلمانية لا تتراأس المرأة سوى لجنتين فقط هما لجنة شؤون المرأة والطفل ولجنة المجتمع المدني ولا يكاد يكون دورها واضحا في اللجان المتبقية الا في لجنتي الصحة والبيئة والتربية والتعليم جدول (١٠) ناهيك عن انها مغيبة تماما عن الحوار السياسي وعن اليات تشكيل الحكومة .

جدول (٩) عدد النساء ونسبهن في مراكز صنع القرار (الوزارات) في عام ٢٠٠٥

المجموع	النسبة %	الوكلاء	النسبة %	المستشارين	النسبة %	الخبراء ومعاون مدير علم	النسبة %	المدراء العاميين
٣٤٢	٢,٣٤	٨	٩,٦٥	٣٣	٦٢,٨٧	٢١٥	٢٥,١٥	٨٦

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢

مؤشرات التنمية الاجتماعية للمرأة في العراق (١٧٠)

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الكتاب الاحصائي السنوي ، ٢٠٠٧ ، جدول (٢٣/ ١٩) .

جدول (١٠)

عدد الاعضاء الاجمالي وعدد الاناث في اللجان البرلمانية في عام ٢٠٠٦

اسم اللجنة	عدد الاعضاء الاجمالي	عدد الاناث
الامن والدفاع	١٥	-
النفط والغاز	٩	-
اللجنة القانونية	١٣	١
اللجنة المالية	٧	١
لجنة العلاقات الخارجية	١٥	٢
لجنة الاقتصاد والاستثمار والاعمار	١٢	٢
لجنة الصحة والبيئة	١٢	٤
لجنة التربية والتعليم	١٥	٧
لجنة المرأة	٨	٧

المصدر :- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، ص ١٥٦ .

النتائج

من خلال سير البحث توصل الباحث الى جملة من النتائج لعل ابرزها :-
١- ان الثقافة الذكورية هي الثقافة السائدة في العراق وقد حمل الموروث الاجتماعي هذا المفهوم من خلال العادات والتقاليد التي تمثل حجر العثرة امام تمكين النساء .



٢- تواجه المرأة وضعاً صعباً مقارنة بالذكر فيما يتعلق بالتعليم وما تزال نسب التحاق البنات الى البنين منخفضة . وكذلك الحال بالنسبة لمعدلات القيد الاجمالي . ناهيك عن ارتفاع ظاهرة تسرب الاناث من التعليم مقارنة بالذكور وتوجهها نحو العمل في قطاع الخدمات .

٣- ما تزال المرأة في العراق تعاني من التهميش الواضح في عملية صنع القرار في مختلف الميادين . فضلاً عن ابتعادها تماماً عن قضايا المرأة بسبب الخضوع لسلطة الرجل .

٤- بالرغم من ان هناك توجه حقيقي من قبل النساء للعمل الا ان هناك محددات اجتماعية تحد من ذلك . وتعد قضية البطالة من اخطر ما تواجه النساء في العراق وهي مرتفعة بالمقارنة مع الذكور فضلاً عن ارتفاعها في المناطق الحضرية واطرافها . وكذلك هيمنة الذكور على المناصب العليا والترقيات .

٥- ما يزال وضع المرأة الصحي في العراق متدني بالمقارنة مع بعض الدول العربية والمتقدمة واذا ما بقي على ذلك فهو يندر بالخطر .

التوصيات

يمكن ايجاز ابرز التوصيات التي نراها ضرورية وفعالة في تنمية المرأة في العراق وهي :-

- ١- دمج النساء بشكل احسن في جهود التنمية ولا يتمثل ذلك الا من خلال تغيير البنى والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني المبني على الاقصاء والتهميش .

- ٢- ضرورة تغيير بعض مواد الدستور ولاسيما المادة (٤١) وازضافة فقرة صريحة تمنع العنف ضد المرأة . واخرى تنص على عدم التمييز لضمان المساواة المرأة كواطنة .
- ٣- تفعيل كل القوانين والاجراءات التي تضمن حماية حقوق المرأة في العمل دون تمييز ومضايقات . وتوفير فرص عمل للنساء العاطلات ولاسيما الخريجات .
- ٤- اعادة هيكلية النظام الصحي وفق الحاجات والمتطلبات الصحية وبما يضمن اوصول الخدمات الصحية الى كافة النساء في الحضر والريف.
- ٥- العمل على وضع قوانين واليات للتنفيذ تضمن تعيين المرأة في جميع المناصب العليا . وتوسيع دائرة مشاركتهن في عملية صنع القرار وعدم الاقتصار على النساء المنتميات للحزاب لضمان المشاركة الفاعلة في كل جوانب الحياة السياسية والادارية في العراق.
- ٦- التأكيد على تعليم الاناث لاسيما وانه يساهم في تمكين النساء والعمل على تخفيض نسب التسرب من المدارس وذلك من خلال الحاق جميع الطالبات بالمرحلة اللاحقة مع ضرورة تفعيل قانون التعليم الالزامي وفرضه بالقوة .
- ٧- تعزيز دور اجهزة الاعلام في اعطاء المزيد من الاهتمام بقضايا المرأة بعدها جزء من قضايا التنمية الوطنية الشاملة .

Abstract

This study is aiming at presenting the reality of Iraqi women by analyzing the indications of social development in Iraq in order to get knowledge on the progress achieved in this respect and demonstrate the challenges women face in the fields

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢

of education. economics. health and politics. To achieve the objective of the research. the researcher has followed analyzing method for the indications of human development for women and comparing them with that of males – relying on the available data issued by international. regional and local organizations.

The researcher has divided his research into the following:

- 1- The reality of Iraqi women
- 2- Women and population
- 3- Women and education
- 4- Women and economic activity
- 5- Women and health
- 6- Women and political life

The researcher has concluded that the Iraqi woman has suffered from problems and challenges restricting her role within the community in the educational. economic. health and political domains and hasn't taken her true role in the community as its half. In addition. the government has made weak measures to enable her to fulfill such role. The researcher believes that the process of women progress requires a brave stand by the decision makers of the country through making long-term strategies to ensure progress and the continuing prosperity that should be achieved.

هوامش البحث

(١) جمال محمد السيد هنداوي ، التنمية البشرية وتفاوتها الجغرافي في سلطنة عمان ، رسائل جغرافية العدد (٣١١) ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٦ ، ص١٠.



مؤشرات التنمية الاجتماعية للمرأة في العراق (١٧٤)

(٢) فوزي بودقة ، الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والبعد العمراني ، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب ، الكويت ٥ - ٧ ابريل ، ٢٠٠٨ ، ص٦٩ .

(٣) امال التوم الامين ، المرأة والتنمية واعادة البناء والسلام ، مجلة احترام ، المجلة السودانية لثقافة حقوق الانسان وقضايا التعدد الثقافي ، العدد الثالث ، ٢٠٠٦ ، ص ١
www.sudanforall.org .

(٤) المصدر نفسه ، ص١-٢ .

(٥) جمال السيد هندواي ، مصدر سابق ، ص١٠-١١ .

(٦) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، موقع المرأة العربية في عملية (٧) التنمية تحليل احصائي على اساس النوع الاجتماعي ، نيويورك ٢٠٠٤ ، ص هـ .

(٨) مشروع تطوير القانون في العراق ، تقييم حول المرأة في العراق ، الامثال القانوني والواقعي ضمن المعايير القانونية والدولية ، تموز ، ٢٠٠٥ .

<http://apps.americanbar.org/rol/publication/iraq-stste-of-women-2005-arabic.pdf>

(٩) امال رسام ، العراق ، شبكة المعلومات الدولية

<http://www.freedomhous.org/uploads>

(١٠) مشروع تطوير القانون في العراق ، مصدر سابق ، ص٢-٣ .

(١١) صباح المفتي ، دستور العراق ، (ب . ت) ، ص ٩ .

(١٢) مجلة الحكمة ، حلقة نقاشية الدستور وحقوق الانسان ، بيت الحكمة ، العدد (٣٦) ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٧ .

(١٣) رجاء محمد قاسم ، العنف ضد المرأة في ضوء مفاهيم النوع والفروق الفردية ، مؤتمر السليمانية ثقافة للعنف في التعامل مع الاخر ، ٢٩ - ٣٠ ١٠١ ٢٠٠٧ بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٢١٢ - ٢١٣ .

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٢١٤ .

(❖) الجندر كلمة انكليزية (Gender) تنحدر من اصل لاتيني تعني وصف خصائص المرأة والرجل اجتماعيا في مقابل الخصائص المعروفة بايولوجيا بمعنى اخر يؤكد على التفرقة على اساس

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢

مؤشرات التنمية الاجتماعية للمرأة في العراق (١٧٥)

الدور الاجتماعي لكل منهما متأثراً بالقيم السائدة. المصدر :- رجاء محمد قاسم ، مصدر سابق ، ص٢٢١.

(١٥) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥١-١٥٢ .

(١٦) رجاء محمد قاسم ، مصدر سابق ، ص٢٢١ .

(١٧) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٥٨ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

(١٩) منظمة العفو الدولية ، العراق الدنيون في مرمى النيران ، ط ١ ، مطبوعات منظمة العفو

الدولية ، رقم الوثيقة (MDE\4\002 \2010) ، ٢٠٠٩ ، ص٢٤ .

(٢٠) خضر زكريا ، عبد القادر لطرش ، موزه المسلم ، اتجاهات النمو الطبيعي للسكان في دولة قطر

، ط ١ ، سلسلة دراسات سكانية (٣) ، اللجنة الدائمة للسكان ، قطر ، ٢٠٠٩ ، ص١٠ .

(٢١) حسين ابراهيم المهندي ، مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر الواقع والافاق ،

ط ١ ، سلسلة دراسات سكانية (١) ، اللجنة الدائمة للسكان ، قطر ، ٢٠٠٨ ، ص١٠ .

(٢٢) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي ، التركيب العمري والتنوع لسكان قضاء السماوة بحسب

تعداد ١٩٩٧ ، مجلة البحوث الجغرافية ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، العدد (٩) ، ٢٠٠٨ ،

ص ٣٢٠ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص٣٣٢ .

(24)Xiao Lol .N.k, Human Capital Development in Shanghai :Lessons and prospect International Journal of Education Development ,Vol (23) ,2003.p411.

(٢٥) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، تقرير دولة العراق ،

بيروت ، ٢٠٠٣ .

<Http://www.escwa.org.lb/division/ecw/profil>.

(٢٦) صباح مفتي ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

(٢٧)الامانة العامة لجامعة الدولة العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠ ، ص٣١٩ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ملحق (٥/٢) ج .

(٢٩) المصدر نفسه ، ملحق (٦/٢) .

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢

مؤشرات التنمية الاجتماعية للمرأة في العراق (١٧٦)

- (٣٠) محمد آدم ، مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية على ضوء المعطيات الاحصائية في التخطيط ، مجلة النبأ ، مجلة فكرية شهرية ، العدد (٦٠) ، لبنان ١٤٢٢ هـ ، ص ٩٨ - ٩٩ .
- (٣١) امال الرسام ، مصدر سابق ، ص ٩٦ .
- (٣٢) صباح المفتي ، مصدر سابق ، ص ١١ .
- (٣٣) الامانة العامة لجامعة الدولة العربية ، مصدر سابق ، ملحق (١٠/٢) .
- (❖❖) لا يوجد توزيع حديث لعدد العاملين حسب النوع في اجهزة الدولة حتى في المجموعة الحديثة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ لذلك اضطر الباحث للاعتماد على بيانات عام ٢٠٠١ .
- (٣٤) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الاحصائية ، ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، ملحق (٢/٩) .
- (٣٥) المصدر نفسه ، ملحق (٢/١٣) أ ، ب .
- (٣٦) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .
- (٣٧) امال الرسام ، مصدر سابق ، ص ١٠ .
- (٣٨) حسين ابراهيم المهدي ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .
- (٣٩) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٦٩ .
- (٤٠) الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، نيويورك ، ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ، جدول (٢٨) .
- (٤١) فتحي ابو عيانه ، جغرافية السكان ، داتر المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠٦ .
- (٤٢) عبد علي الحفاف ، جغرافية السكان ، ط١ ، دار الفكر للطباعة ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ١٦٤ .
- (٤٣) عبد العالي حبيب الركابي ، التحليل المكاني للوفيات في ذي قار ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، البصرة ، ٢٠١٠ ، ص ٩٧ .
- (٤٤) امال الرسام ، مصدر سابق ، ص ٩٨ - ٩٩ .
- (٤٥) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مصدر سابق ، جدول (١٦/٦) .
- (٤٦) امال الرسام ، مصدر سابق ، ص ٩٩ .
- (٤٧) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٥٢ .

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢

(❖❖❖) الكوتا كلمة لاتينية الاصل وتلفظ باللغة الانكليزية (Quota) وتعني باللغة العربية النصيب او الحصة ويقصد بالكوتا النسائية بمعناها الاصطلاحي هي احد اشكال الكوتا النيابية التي تضمن حصة من مقاعد المجلس النيابي لبعض الفئات المجتمعية ولو بطريقة الزامية وباسلوب غير ديمقراطي ، ويتم اللجوء الى الكوتا النسائية من اجل تشجيع المرأة على التعاطي في الشؤون السياسية. المصدر :- هنا صوفي عبد الحي ، الكوتا النسائية بين التأيد الدولي والمواقف العربية المتناقضة ، مجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٨-٤٩ .

(٤٨) صباح المفتي ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٤٩) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مصدر سابق ، جدول (١٩/٢٤).

(٥٠) جمهورية العراق ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ ، جداول متفرقة .

(٥١) اسماء جميل رشيد ، التمثيل السياسي للمرأة في العراق مراجعة في انتخابات مجالس المحافظات ، شؤون عراقية ، مركز العراق للدراسات ، العدد (٤) ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٣-٢١٤ .

قائمة المصادر والمراجع

١- اسماء جميل رشيد ، التمثيل السياسي للمرأة في العراق مراجعة في انتخابات مجالس المحافظات ، شؤون عراقية ، مركز العراق للدراسات ، العدد (٤) ، ٢٠١٠ .

٢- امال التوم الامين ، المرأة والتنمية واعادة البناء والسلام ، مجلة احترام ، المجلة السودانية لثقافة حقوق الانسان وقضايا التعدد الثقافي ، العدد الثالث ، ٢٠٠٦ .
www.sudanforall.org .

٣- امال رسام ، العراق ، شبكة المعلومات الدولية
http:// www.freedomhous .org /upl 6ads.

٤- الامانة العامة لجامعة الدولة العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠ .

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢

مؤشرات التنمية الاجتماعية للمرأة في العراق (١٧٨)

٥- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، تقرير دولة العراق ، بيروت ، ٢٠٠٣ .

[Http://www.escwa.org.lb/divisions/ecw/profile](http://www.escwa.org.lb/divisions/ecw/profile).

٦- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، موقع المرأة العربية في عملية التنمية تحليل احصائي على اساس النوع الاجتماعي ، نيويورك ٢٠٠٤ .

٧- الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، نيويورك ، ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ .

٨- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ .

٩- جمال محمد السيد هنداوي ، التنمية البشرية وتفاوتها الجغرافي في سلطنة عمان ، رسائل جغرافية العدد (٣١١) ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٦ .

١٠- جمهورية العراق ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ .

١١- حسين ابراهيم المهدي ، مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر الواقع والافاق ، ط١ ، سلسلة دراسات سكانية (١) ، اللجنة الدائمة للسكان ، قطر ، ٢٠٠٨ .

١٢- حميدة عبد الحسين محمد الظالمي ، التركيب العمري والتنوع لسكان قضاء السماوة بحسب تعداد ١٩٩٧ ، مجلة البحوث الجغرافية ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، العدد (٩) ، ٢٠٠٨ .

١٣- خضر زكريا ، عبد القادر لطرش ، موزة المسلم ، اتجاهات النمو الطبيعي للسكان في دولة قطر ، ط١ ، سلسلة دراسات سكانية (٣) ، اللجنة الدائمة للسكان ، قطر ، ٢٠٠٩ .

١٤- رجاء محمد قاسم ، العنف ضد المرأة في ضوء مفاهيم النوع والفروق الفردية ، مؤتمر السليمانية ثقافة للعنف في التعامل مع الاخر ، ٢٩- ٣٠ ١٠\ ٢٠٠٧ بغداد ، ٢٠٠٨ .

١٥- صباح المفتي ، دستور جمهورية العراق ، (ب، ت) .

١٦- عبد العالي حبيب الركابي ، التحليل المكاني للوفيات في ذي قار ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، البصرة ، ٢٠١٠ .

١٧- عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان ، ط١ ، دار الفكر للطباعة ، دمشق ، ١٩٩٩ .

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢

مؤشرات التنمية الاجتماعية للمرأة في العراق (١٧٩)

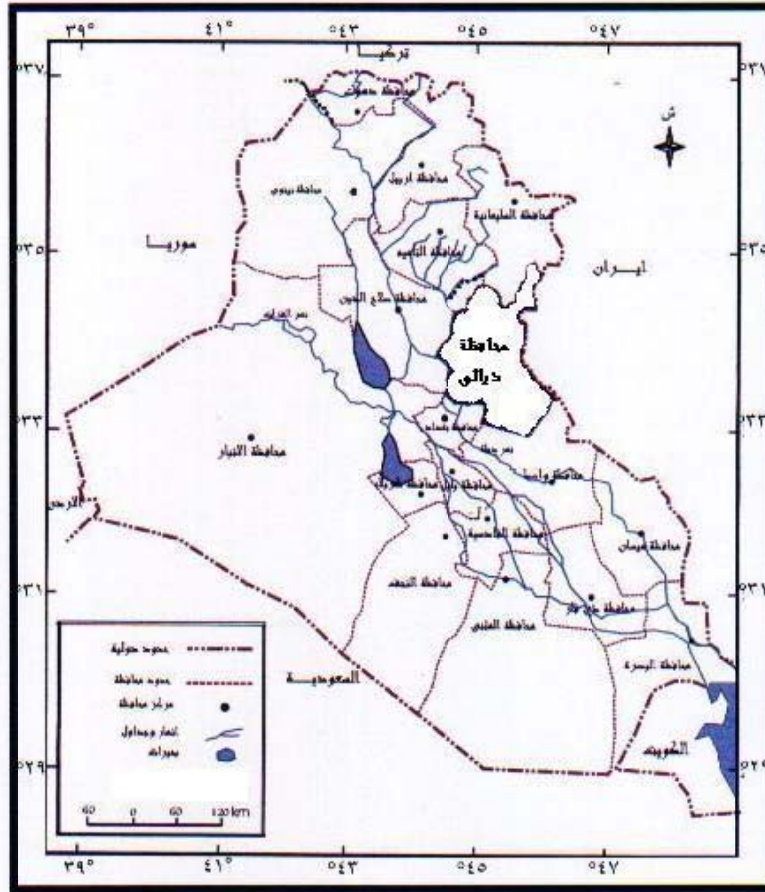
- ١٨- فتحي ابو عيانه ، جغرافية السكان ، داتر المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٧ .
- ١٩- فوزي بودقة ، الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والبعث العمراني ، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب ، الكويت ٥ - ٧ ابريل ، ٢٠٠٨ .
- ٢٠- مجلة الحكمة ، حلقة نقاشية الدستور وحقوق الانسان ، بيت الحكمة ، العدد (٣٦) ، بغداد، ٢٠٠٤ .
- 21- محمد آدم ، مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية على ضوء المعطيات الاحصائية في التخطيط ، مجلة النبأ ، مجلة فكرية شهرية ، العدد (٦٠) ، لبنان ١٤٢٢ هـ .
- 22- مشروع تطوير القانون في العراق ، تقييم حول المرأة في العراق ، الامتثال القانوني والواقعي ضمن المعايير القانونية والدولية ، تموز ، ٢٠٠٥ .
- <http://apps.americanbar.org/rol/publication/iraq-stste-of-women-2005-arabic.pdf>

- 23- منظمة العفو الدولية ، العراق الدنيون في مرمى النيران ، ط ١ ، مطبوعات منظمة العفو الدولية ، رقم الوثيقة (MDE\4\002 \2010) ، ٢٠٠٩ .
- 24- هنا صوفي عبد الحي ، الكوتا النسائية بين التأييد الدولي والمواقف العربية المتناقضة ، مجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
- 25- وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الاحصائية ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

26 - Xiao Lol .N.k, Human Capital Development in Shanghai
:Lessons and prospect International Journal of Education Development
,Vol (23) ,2003



خريطة (١) الموقع الجغرافي للعراق



المصدر: الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، مقياس ١/١٠٠٠٠٠٠، بغداد ٢٠٠٢

أوروك للعلوم الإنسانية

المجلد : ٥ - العدد : ١ - السنة : ٢٠١٢